

شيماء صفوت، أ.د. محمود احمد، د. صالح على اثر حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على



جامعة بني سويف
كلية التجارة
قسم المحاسبة

" أثر حجم لجنة المراجعة وعدد إجتماعاتها على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير
المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية "
(دراسة تطبيقية)

**“The effect of the size of the audit committee and the number
of its meetings on the level of narrative disclosure in financial
reports of companies listed on the Egyptian Stock Exchange.”
(Applied Study)**

بحث مقدم لإستيفاء متطلبات درجة الماجستير في المحاسبة

من الباحثه

شيماء صفوت محمد عبدالسلام

Shimaasafwaat@gmail.com

تحت إشراف

د/ صالح على صالح على

مدرس المحاسبة والمراجعة

أ.د محمود أحمد أحمد جعفر

أستاذ المراجعة بالكلية

وكيل الكلية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

الملخص

استهدفت الدراسة دراسة واختبار أثر حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات المقيدة فى البورصة المصرية، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (٥٨) شركة مدرجة فى البورصة المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابى ومعنوي لكل من حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يعني أن لحجم لجنة المراجعة وتكرار اجتماعاتها تأثير إيجابى ومعنوي على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

الكلمات المفتاحية: لجنة المراجعة- حجم لجنة المراجعة- عدد إجتماعات لجنة المراجعة- الإفصاح السردى .

Abstract

The study aimed to study and test the effect of the size of the audit committee and the number of its meetings on the level of narrative disclosure in the financial reports of companies listed on the Egyptian Stock Exchange, by applying it to a sample of (58) companies listed on the Egyptian Stock Exchange during the period from 2016 to 2022. The study concluded that there was a positive and significant effect. Both the size of the audit committee and the number of its meetings on the level of narrative disclosure in the financial reports of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange, at a significance level of less than 1%. Which means that the size of the audit committee and the frequency of its meetings have a positive and significant impact on the level of narrative disclosure in the financial reports of non-financial companies listed on the Egyptian Stock Exchange.

Keywords: audit committee - size of the audit committee - number of audit committee meetings - narrative disclosure.

المقدمة وطبيعة المشكلة

واجهت مهنة المحاسبة في تطبيقها لوظيفة الإفصاح تحديات عن الإختيار المناسب للإفصاح المحاسبي مع تحديد طريقة الإفصاح الأكثر ملائمة لتوفير دقة للمعلومات المالية وتحقيق الشفافية وتلبية إحتياجات مستخدمي تلك المعلومات المالية، وفي سبيل ذلك زاد الإهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الشفافية والإفصاح ، وزاد أيضاً مستوى الإفصاح الذي تقدمه الشركات داخل تقاريرها المالية وأصبح هناك تشكيلة أوسع من المعلومات الأخرى بخلاف الواردة من القوائم المالية والإضافات المتممة لها والتي تفصح عنها الشركات لتلبية إحتياجات أصحاب المصالح لمزيد من المعلومات التي تساهم في تحسين جوده التقارير المالية ، كما أن الإعتقاد على المعلومات المالية فقط في التقارير السنوية يؤدي لتقديم صورة غير كاملة لواقع الشركة، وبالتالي فإن الإفصاح المالي أصبح غير كافي لتلبية إحتياجات كافة الأطراف، وأصبح من الضروري على الشركات دمج المعلومات المالية والغير المالية في التقرير السنوية لتقديم صورته أكثر شمولاً وبيان أداء الشركة. (حسن ، ٢٠١٨)

حيث أن الإفصاح السري له أهمية كبيرة في إيضاح وتفسير المعلومات الواردة بالقوائم المالية والتي قد تكون مبهمه لأصحاب المصالح، كما توجد مجموعة من التقارير السردية التي يمكن إستخدامها لمعرفة المعلومات اللازمة عن الشركة، وتوجد بعض الشركات التي تقوم بتضليل أصحاب المصالح عند إعداد التقارير المالية والتشغيلية وذلك من خلال عرضها بأسلوب يصعب فهمه ومن جانب المستخدمين، والبعض الأخر لا يقوم بإعداد هذه التقارير بهدف تزيف الحقائق أو إخفائها وذلك لأن الشركات لا تريد إظهار المخاطر التي تواجه الشركة في الوقت الحالي أو المستقبلي وهو ما يتنافى مع مبادئ الحوكمة، فهناك العديد من التقارير بالإضافة إلى القوائم المالية والإيضاحات المتممة التي يجب أن تفصح عنها الشركات من خلال التقارير السردية وهي (تقارير مجلس الإدارة، والتقارير الإستدامة، والتقارير الإستراتيجية، وتقارير عن الأداء البيئي، وتقارير المسؤولية الإجتماعية، وتقارير الحوكمة، وتقارير عن المخاطر) فالإفصاح عن هذه التقارير السردية يوفر معلومات نصية عن الشركة وأدائها وأهدافها للمشاركين في السوق التي يعتمدوا عليها في عمليه اتخاذ القرارات، مما يساعد في تقليل الفجوة بين المعلومات الرقمية المفصح عنها في القوائم المالية والواقع الإقتصادي لأداء الشركة، وأيضاً تلجأ الإدارة للإستجابة لطلب المستثمرين على زيادة حجم المعلومات المالية المفصح عنها في حاله وجود معتقدات غير صحيحة أو في حاله وجود عدم تماثل المعلومات بصورة كبيرة أو في حاله أن الإيرادات المفصح عنها من قبل الشركة تكون ذات قدره معلوماتية ضعيفة . (البسيوني، ٢٠١٧- يوسف ٢٠١٨)

نجد أن قيام لجنة المراجعة في أداء المهام الموكلة إليها يلعب دورا حاسماً في رفع مستوى جودة الإفصاح في القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية, وكانت أهم العوامل المؤثرة على القيام بترشيح وتعيين وعز المراجع الخارجي , كما أن زيادة إستقلال أعضاء لجنة المراجعة يؤدي إلى زيادة جودة الإفصاح بالقوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية وكانت من أهم العوامل أن يتم تشكيل أعضائها من المديرين غير التنفيذيين وعدم وجود علاقات أو مصالح تمنع لجنة المراجعة للتعبير عن آرائهم وتوصياتهم بحيادية, كما أن تقرير لجنة المراجعة يساهم في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية مستنداً في ذلك أن يشمل على أعمال الفحص التي تم تنفيذها وبيان عن الإجراءات وأداء المراجعين الداخليين ومراقبي الحسابات ومدى كفاءه الإدارة في تنفيذ مسؤوليته.(زين, ٢٠١٩)

كما أن وجود لجنة المراجعة في الشركة يزيد من مصداقية المعلومات التي توصلها التقارير المالية وشفافيتها والتي يحتاجها المستثمرون لتقييم أداء الشركة, وتقدم لجنة المراجعة تقريرها والذي يوضح كافة المهام والمسئوليات التي قامت بإنجازها خلال الفتره ورأيها عن عدالة وصدق التقارير المالية مما يؤدي الي زيادة ثقة المستثمرين في تلك التقارير .

وبناءً علي ما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل التالي :-

❖ هل يؤثر حجم لجنة المراجعة وعدد إجتماعاتها على مستوى الإفصاح عن السردى بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

١- أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال المشكلة التي تعالجها , وذلك من خلال تناول عملية الإفصاح السردى للشركات المقيدة في البورصة المصرية , مع تحديد أثر حجم لجنة المراجعة وعدد إجتماعاتها علي مستوى الإفصاح السردى بما يفيد في تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين وأصحاب المصالح من تلك التقارير السنوية . كما تتأكد أهمية هذه الدراسة من خلال الفئات التي سوف تستفيد منها , والتي تتمثل في القائمين علي دراسة لجنة المراجعة والإفصاح السردى, والدارسون في المستقبل , القارئين في المجال , والمهتمين بموضوع الإفصاح بالتقارير المالية السنوية بصفة عامة .

٢- هدف الدراسة

تسعي الدراسة الي الوصول إلي الهدف الرئيسي منها والذي يتمثل في معرفة أثر حجم لجنة المراجعة وعدد إجتماعاتها علي مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة , ولكي نصل الي هذا الهدف لأبد من تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية وهي :-

- مفهوم لجنة المراجعة.
- حجم لجنة المراجعة
- عدد إجتماعات لجنة المراجعة.
- توضيح مفهوم الإفصاح السري .

٣- منهجية الدراسة

تعتمد الباحثة علي المنهج الإستقرائي، وذلك من خلال دراسة وتحليل الدراسات التي تناولها الأدب المحاسبي في كلاً من لجنة المراجعة والإفصاح السري، وذلك لبناء الإطار النظري للدراسة .
فيما تعتمد الباحثة علي المنهج الإستنباطي في قياس المتغيرات وبناء الإطار العملي والدراسة التطبيقية.

٤- حدود البحث

يحيط بالبحث مجموعة من الجوانب العلمية التي تشكل إطاراً تحكم نطاق التناول العلمي لهذا البحث ويمكن تناولها كالاتي :

نظراً لتعدد المواضيع والمشكلات في مجال المراجعة بصفة عامة , وفيما يخص عمليات الإفصاح في التقارير المالية , ونظراً لما لها من أهمية كبيرة للمستثمرين أصحاب المصالح، وذلك لاتخاذ القرارات المهمة في مجال الإستثمار أو معرفة أداء الشركات، فقد أخذت منها الباحثة ما يخص الإطار حجم لجنة المراجعة وعدد إجتماعاتها وانعكاساتها علي مستوى الإفصاح السري في التقارير السنوية .
ونظراً لتعدد الدراسات السابقة في هذا الموضوع سواء كان لجنة المراجعة , أو الإفصاح السري فإن الباحثة أخذت ما يتناول كل منها بشكل خاص مع تحديد الفجوة البحثية بينهم .

٥- فرضيات البحث

- ١- يؤثر حجم لجنة المراجعة معنوياً على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.
- ٢- يؤثر عدد إجتماعات لجنة المراجعة معنوياً على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات المقيدة في البورصة المصرية.

٦- خطة البحث

في ضوء مشكلة البحث وتحقيقاً لهدفه، ووفقاً لحدوده يتم إستكمال البحث كالتالي:-

١/٧ ماهية لجنة المراجعة.

٢/٧ حجم لجنة المراجعة.

٣/٧ عدد إجتماعات لجنة المراجعة.

٤/٧ مفهوم الإفصاح السردى.

٥/٧ الدراسة التطبيقية.

٦/٧ النتائج .

٧/٧ التوصيات.

١/٧ ماهية لجنة المراجعة

يرى (Kartal et al (2018) لجنة المراجعة علي أنها هيئة داخلية يتم إنشاؤها لدعم الإشراف علي المحاسبة والتقارير المالية ومراجعة البيانات والحسابات المالية ، كما أنها مسؤولة عن الضوابط الداخلية للشركة، ويتم إختيار أعضاء لجنة المراجعة من مديرين غير تنفيذيين وتتكون من ثلاثة إلي خمسة أعضاء .

يرى (Omesi & Appah (2022) أن لجنة المراجعة هي لجنة مهمة للغاية للمؤسسات وتضمن أن المديرين يعملون على تعزيز وزيادة ثقة جميع المساهمين، وتتمتع اللجنة بمميزات كبيرة في اتخاذ القرارات المالية وإدارة المخاطر للشركات، كما أن وجود أعضاء لجنة المراجعة يوفر حماية مصالح أصحاب المصالح فيما يتعلق بالرقابة المالية والسيطرة ، ويتمثل الدور الرئيسي للجنة المراجعة في الإشراف والمراقبة على عملية إعداد التقارير المالية ومراجعتها وممارسة المراجعة الداخلية والضوابط المحاسبية.

كما عرفها (Bala & Kumai, 2015 ; Madi et al , 2014) بأنها إحدى آليات حوكمة الشركات وتساعد مجلس الإدارة في القيام بمسئولياته في الإشراف على إدارة الشركة ، وتلعب دوراً مهماً في الإفصاح عن ممارسات نظام الرقابة الداخلية ، وبالتالي تؤدي لجنة المراجعة الفعالة إلى تعزيز عملية إعداد التقارير المالية .

١/١/٧ أهداف لجنة المراجعة

وفيما يتعلق بأهداف لجنة المراجعة فمن أهمها مساعدة مجلس الإدارة على أداء مسئولياته حيث يرى صالح (٢٠١٧) أن لجنة المراجعة تساعد مجلس الإدارة من خلال إمداده بالتوصيات حيث تتحمل تلك اللجنة مهمة جعل المجلس على علم بشكل صحيح بأداء الشركة مما

شيماء صفوت، أ.د. محمود احمد، د. صالح على اثر حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على

يرشد وقت المجلس من خلال البعد عن تفاصيل الموضوعات التي سبق أن بحثتها لجنة المراجعة، وبذلك تمثل لجنة المراجعة إضافة وتدعيم لمجلس الإدارة للقيام بواجباته .

بشان التاكيد من سلامة هيكل الرقابة الداخلية يرى بخيت (٢٠١٨) أنه يجب على لجنة المراجعة القيام بالتحقق من سلامة هيكل الرقابة الداخلية، وفعالية تنفيذه ثم تقديم التوصيات التي من شأنها تفعيل هذا الهيكل وتطويره إلى مجلس الإدارة بما يحقق أهداف الشركة، وحماية مصالح المساهمين وأصحاب المصالح الآخرين، كما يتوجب على هذه اللجنة تفعيل ضوابط وإجراءات نظام سير العمل لضمان إنتاج التقارير المالية المناسبة .

أما بشأن باستقلال مراقب الحسابات يرى حسن (٢٠٠٩) أن لجنة المراجعة تلعب دورًا إيجابيًا في زيادة إستقلالية المراجع الخارجي ، فقد أوضحت لجنة كوهين ١٩٨٧ في تقريرها بأن لجنة المراجعة تعمل على حدوث توازن القوى بين المراجع الخارجي والإدارة التنفيذية العليا للوحدات الإقتصادية محل المراجعة، وأكد رئيس لجنة Treadway ١٩٨٤ على أن الإدارة التنفيذية العليا تمارس ضغوطاً غير عادية على المراجع الخارجي لتلبية رغباتها في حاله عدم وجود لجان مراجعة.

٢/٧ حجم لجنة المراجعة

يعبر حجم لجنة المراجعة عن عدد أعضائها، وقد نص دليل الحوكمة المصري على أن يكون الحد الأدنى لعدد أعضاء لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل؛ وذلك لضمان توافر الخبرة الكافية لمتابعة إعداد التقارير المالية، ويرى البعض أن كبر حجم لجنة المراجعة تحقق القوة والتنوع في الخبرات ووجهات النظر، ومن ناحية أخرى فإن كبر حجم لجنة المراجعة يمكن أن يؤدي إلى تكاليف إضافية تنتج عن ضعف الإتصال والتنسيق والرقابة . (الشعراوي ، ٢٠١٨)

ترى دراسة (Rahman et al (2019 أن تعارض المصالح ينشأ نتيجة فصل الملكية عن الإدارة، مما قد يجعل المديرين ينظرون إلى مصالحهم إلى أقصى حد بدلاً من النظر إلى مصالح المساهمين، وبالتالي فإن كفاءة فعالية لجنة المراجعة قد تتأثر، هذا وتؤكد دراسة (2018 Gebrayel, et al على أن لجان المراجعة قد تواجه مشكلات التنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وفقاً لنظرية الإعتماد على الموارد حيث تتوفر في لجان المراجعة كبيرة الحجم العدد من المهارات والخبرات مما يعزز عمليه الصنع القرار .

وعلى الرغم من أهمية حجم لجنة المراجعة إلى أنه لا يوجد اتفاق عام حول عدد أعضاء لجنة المراجعة الأمثل، حيث يختلف حجم اللجنة من شركة إلى أخرى وفقاً لتعدد منتجاتها وفروعها وعدد عملائها ومورديها وتعدد عملياتها، كما تطلب كلاً من الدليل المصري لحوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١٦ ودليل عمل لجان المراجعة الصادر عام ٢٠٠٨ قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية الصادر عام ٢٠١٧ والقواعد التنفيذية لحوكمة الشركات الصادر عام ٢٠١٧ بتشكيل اللجنة من ثلاثة أعضاء على الأقل وفقاً لإحتياجات الشركة ومسئولياتها وتعدد عملياتها المالية والمحاسبية. (السيد، ٢٠١٧)

٣/٧ عدد إجتماعات لجنة المراجعة

لا بد أن تقوم اللجنة بعقد عدة إجتماعات دورية خلال العام، ويعد عدد مرات إنعقاد اللجنة مقياس مهم لقدرة اللجنة على الوفاء بمسئولياتها، ويتوقف هذا العدد على حجم المسئوليات وطبيعة الظروف المحيطة بالشركة وتساعد الإجتماعات المنتظمة للجنة المراجعة على تحقيق:- (محمد، ٢٠٢٣)

- الإتصال الفعال بين أعضاء لجنة المراجعة والمراجعين الداخليين ومراقبي الحسابات وتقليل إحتتمالية حدوث الأخطاء المالية الذي تتطلب تعديل القوائم المالية.
 - تحقيق أهداف لجنة المراجعة بفعالية وتقليل حجم المشاكل المتعلقة بعملية التقرير المالي.
- أشارت دراسة الهواري (٢٠١٧) إلى أن دورية إجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة المالية مؤشراً هاماً على توجيه الإهتمام الكاف وقدرة تلك اللجنة على القيام بالعديد من مسئولياتها المنوطة بها بكفاءة وفاعلية، بمعنى أن عدد مرات إجتماعات لجنة المراجعة تمثل معياراً عامّاً في تدعيم فاعلية أدائها والعديد من التقارير واللجان العلمية والمهنية المتخصصة إهتمت بإصدار توصيات خاصة بتحديد العدد الأمثل لإجتماعات لجنة المراجعة، فقد أوصي تقرير Smith Report في بريطانيا أن العدد المناسب لإجتماعات لجنة المراجعة يجب أن لا يقل عن ثلاثة مرات خلال السنة المالية .

وأشارت دراسة Mishra&Malhotra(2016) إلى أنه يمكن قياس مدى إجتهد وفعالية لجنة المراجعة من خلال تكرار إجتماعاتها السنوية، فإن عدد إجتماعات لجنة المراجعة هو مؤشر على الإجتهد، حيث أن اللجنة غير النشيطة من غير المرجح أن تؤدي واجباتها الرقابية بفعالية.

شيماء صفوت، أ.د. محمود احمد، د. صالح على اثر حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على

لجان المراجعة التي تجتمع بشكل متكرر تكون على علم بظروف الشركة، وتوفر آلية أكثر فعالية للرقابة والإشراف على الأنشطة المالية، والتي تشمل إعداد المعلومات المالية للشركة وإعداد التقارير عنها، فإحتمالية إعادة الشركات لتقريرها المالية ينخفض بشكل ملحوظ إذا عقدت لجنة المراجعة أربعة إجتماعات على الأقل فى السنة، وبالمثل لشركات المراجعة التي تعاني من صعوبات مالية نتيجة لعدم إنعقاد إجتماعات اللجنة بشكل متكرر. (Alqatamin,2018)

٤/٧ مفهوم الإفصاح السردى

يوجد العديد من المصطلحات المترادفة التي تعبر عن الإفصاح السردى مثل مصطلح الإفصاح السردى Narrative Disclosure ومصطلح الإفصاح الإختياري Voluntary Disclosure ومصطلح الإفصاح الغير مالي Non- Financial Narrative ومصطلح التقارير السردية Narrative Reporting ومصطلح القوائم السردية Narrative Statements ومصطلح السرديات Narratives وأخيراً مصطلح الإفصاحات السردية المستقبلية Forward- Looking. Disclosure (FLD). (محمد، ٢٠١٩)

الإفصاح السردى ما هو إلا شرح وتفسير ما يحيط بالشركة من أحداث داخلية وخارجية في صورته تقارير سردية غير مالية تكون بمثابة شرح وتفسير للعمليات المالية وتكون هذه التقارير متمثلة في تقرير عن المخاطر والإستراتيجيات الحالية والمستقبلية حتى يتسنى لأصحاب المصالح اتخاذ القرارات. (البيسوني، ٢٠١٤)

١/٤/٧ أهمية الإفصاح السردى

أشارت دراسة يوسف (٢٠١٨) إلى أن الإفصاح السردى يساعد في معالجة أوجه القصور التي تعاني منها التقارير المالية التقليدية، وذلك لأن تلك التقارير لا تقوم بعرض المعلومات غير المالية حيث لم يعد الإفصاح عن المعلومات المالية فقط كافيًا لعمليات اتخاذ القرار، مما جعل هناك حاجة ملحة لمعلومات إضافية غير مالية، حيث أن التقارير المالية التقليدية لا تعطي صورة كاملة عن وضع الشركة وخصوصًا على المدى الطويل مما يفرض على الشركة الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية كوسيلة لتلبية احتياجات مستخدمي المعلومات، كما أن الإفصاح السردى يعتبر من المؤشرات الهامة لمستوى نجاح الشركة فكلما زادت الثقة والشفافية في التقارير السردية التي توفر المعلومات غير المالية ترك ذلك انطباع إيجابياً عن كفاءة وفاعلية الشركة لدى المتعاملين في سوق رأس المال ويؤدي إلى ارتفاع القيمة السوقية

شيماء صفوت، أ.د. محمود احمد، د. صالح على اثر حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على

للأسهم، حيث أصبحت التقارير السردية مهمة للمستثمرين عند تقدير قيمة الشركة واتخاذ القرارات الإستثمارية.

١/٤/٧ تحليل أثر حجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح السردى للشركات وإشتقاق الفرض الأول للبحث

فقد تعددت الدراسات المحاسبية التى تناولت حجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية البيئية والإجتماعية، وجاءت نتائجها غير متسقة، حيث هدفت دراسة (2019) Bicer&Feneir إلى دراسة تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح البيئى والإجتماعى، وذلك على عينة مكونة من (١٣) بنكا مدرج في بورصة إسطنبول، وتوصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير معنوي لحجم لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية البيئية والإجتماعية.

وعلى النقيض هدفت دراسة (2017) Appuhami&Tashakor إلى التعرف على خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركات، وذلك لعينه مكونة من (٣٠٠) شركات مدرجة في البورصة الأسترالية، وأظهرت النتائج إلى وجود إرتباط إيجابي معنوي بين حجم لجنة المراجعة وعملية الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية.

وبشأن أثر حجم لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكرى، هدفت دراسة (Haji 2015) إلى إختبار دور لجنة المراجعة في تحسين الإفصاح عن رأس المال الفكري وذلك لعينة مكونة من (٧٦) شركة مسجلة في البورصة الماليزية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وعلى النقيض من ذلك هدفت دراسة (2018) Alshhadat إلى إختبار أثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح رأس المال الفكري، وذلك لعينة مكونة من (١٠٠) شركة من الشركات الأردنية المسجلة في بورصة عمان، وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير لحجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وبشأن أثر العلاقة بين حجم لجنة المراجعة والإفصاح عن الحوكمة، هدفت دراسة (Ha 2022) إلى إختبار خصائص لجنة المراجعة والإفصاح عن حوكمة الشركات، وذلك بالتطبيق

شيماء صفوت، أ.د. محمود احمد، د. صالح على اثر حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على

على عينة مكونة من (٢١٠) شركة مدرجة في بورصة فيتنام، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين حجم لجنة المراجعة والإفصاح عن الحوكمة.

وإستنادًا على ما سبق، تخلص الباحثة إلى أن حجم لجنة المراجعة تعد عنصرًا هامًا لتحديد فعالية لجنة المراجعة والتي تستخدم في تفسير مستوى الإفصاح السردى، كما أن الدراسات السابقة قد اختلفت فيما بينهما حول تأثير حجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح السردى، حيث أن بعض الدراسات ترى أن حجم لجنة المراجعة يؤثر سلبيًا على بنود وأبعاد عملية الإفصاح السردى مثل (الإستدامة، المسؤولية الإجتماعية، المعلومات المسقبلية... وغيرها) وبالتالي يؤثر على عملية الإفصاح السردى، في حين ترى دراسات أخرى عكس ذلك، وأن حجم لجنة المراجعة يؤثر إيجابيًا على عملية الإفصاح السردى، ونتيجة لتضارب الدراسات السابقة بشأن إتجاه ومدى معنوية تأثير حجم لجنة المراجعة على مستويات الإفصاح السردى، فترى الباحثة أنه من المنطقي الإكتفاء بالتحقق من مدى وجود تأثير حجم لجنة المراجعة على مستويات الإفصاح السردى في البيئية المصرية دون تبنى إتجاه محدد لتأثير حجم لجنة المراجعة، وُبناءً على ما سبق تتوقع الباحثة أن يؤثر حجم لجنة المراجعة معنويًا على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية: لذا يمكن إشتقاق الفرض الأول للبحث(H1) على النحو التالي:

H1: تؤثر حجم لجنة المراجعة معنويًا على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

٢/٤/٧ تحليل أثر عدد إجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح السردى للشركات وإشتقاق الفرض الثانى للبحث

وبشأن أثر عدد إجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح عن المخاطر، هدفت دراسة Alshirah et al(2021) إلى معرفة تأثير خصائص لجنة المراجعة على الإفصاح عن مخاطر الشركات، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (٩٤) شركة مدرجة في بورصة عمان، وتوصلت

الدراسة إلى وجود علاقة سلبية غير معنوية بين عدد إجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح عن المخاطر للشركات.

وبشأن أثر عدد إجتماعات لجنة المراجعة والإفصاح عن رأس المال الفكري، هدف دراسته (Gan et al (2013 إلى فحص العلاقة بين آليات حوكمة الشركات ومستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري، وذلك لعينه مكونه من (١٠٠) شركة مسجلة في البورصة الماليزية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين هيكل الملكية وعدد إجتماعات لجنة المراجعة بمستوى الإفصاح عن رأس المال الفكري.

وبشأن أثر عدد إجتماعات لجنة المراجعة على الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية، إستهدفت دراسة (Musallam (2018 إلى تحديد العلاقة بين لجنة المراجعة والإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في وجود إدارة المخاطر، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من (٣١) شركة في فلسطين في الفترة من (٢٠١٠ إلى ٢٠١٦)، وتوصلت أن عدد إجتماعات لجنة المراجعة لها تأثير إيجابي ومعنوي على ممارسة الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

وإستناداً على ما سبق، تخلص الباحثة إلى أن عدد إجتماعات لجنة المراجعة تعد أحد أهم خصائص فعالية لجنة المراجعة والتي تستخدم في تفسير مستوى الإفصاح السردى، كما أن الدراسات السابقة قد اختلفت فيما بينهما حول تأثير عدد إجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح السردى، حيث أن بعض الدراسات ترى أن عدد إجتماعات لجنة المراجعة تؤثر سلباً على بنود وأبعاد عملية الإفصاح السردى مثل (الإستدامة، المسؤولية الإجتماعية، المعلومات المستقبلية... وغيرها) وبالتالي يؤثر على عملية الإفصاح السردى، في حين ترى دراسات أخرى عكس ذلك، وأن عدد إجتماعات لجنة المراجعة تؤثر إيجابياً على عملية الإفصاح السردى، ونتيجة لتضارب الدراسات السابقة بشأن إتجاه ومدى معنوية تأثير عدد إجتماعات لجنة المراجعة على مستويات الإفصاح السردى، فترى الباحثة أنه من المنطقي الإكتفاء بالتحقق من مدى وجود تأثير عدد إجتماعات لجنة المراجعة على مستويات الإفصاح السردى في البيئية المصرية دون تبنى إتجاه محدد لتأثير عدد إجتماعات لجنة المراجعة، **وُبناءً على ما سبق** تتوقع الباحثة أن

يؤثر عدد إجتماعات لجنة المراجعة معنوياً على مستوى الإفصاح السردي بالتقارير المقيدة بالبورصة المصرية: لذا يمكن إشتقاق الفرض الأول للبحث (H2) على النحو التالي:

H2: تؤثر عدد إجتماعات لجنة المراجعة معنوياً على مستوى الإفصاح السردي بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

٥/٧ الدراسة التطبيقية

١/٥/٧ مقدمة:

تناولت الباحثة فيما سبق التحليل النظري لطبيعة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة ومستوى الإفصاح السري. وفي ضوء مشكلة البحث قامت الباحثة بأشتقاق فروض البحث بالاعتماد على الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين متغيرات البحث. وتحقيقاً لهدف البحث، ومن ثم اختبار فروضه، تتناول الباحثة في هذا الفصل، عرض منهجية البحث تمهيداً لاختبار فروضه. حيث ستعرض الباحثة كل من؛ أهداف الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، ونموذج البحث، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، النماذج والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، وأخيراً اختبار فروض البحث، وذلك على النحو التالي:

٢/٥/٧ أهداف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار أثر خصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة، عدد اجتماعات لجنة المراجعة) على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، علاوة على إجراء تحليل الحساسية لاختبار متانة وقوة النموذج.

٣/٥/٧ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة غير المالية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من ٢٠١٦ حتى ٢٠٢٢. وتم اختيار عينة حكمية من هذه الشركات وفقاً لمجموعة من الشروط قياساً على (Sultana et al.,2019; Jihene&Moz,2019) وهي؛ استبعاد الشركات التي تعد قوائمها المالية بعملة أجنبية، وكذلك استبعاد البنوك والمؤسسات المالية حيث تخضع عملية الإفصاح بها لتشريعات ولوائح خاصة، واستمرار تسجيل الشركة في البورصة خلال فترة الدراسة، وتوافر تقاريرها المالية وكذلك تقرير مجلس الإدارة خلال سنوات الدراسة.

شيماء صفوت، أ.د. محمود احمد، د. صالح على اثر حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على

وقد بلغ حجم عينة الدراسة (٥٨) شركة بإجمالي عدد مشاهدات (٤٠٦) مشاهدة، واعتمدت الباحثة في جمع البيانات على عدة مصادر تمثلت في شركة مصر لنشر المعلومات وموقع البورصة المصرية وبعض المواقع على شبكة الانترنت والمتخصصة في نشر التقارير المالية للشركات المصرية.

٤/٥/٧ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي متغيرات الدراسة ورموزها في نموذج الانحدار وطريقة قياسها واتجاهها المتوقع.

جدول رقم (١) توصيف وقياس متغيرات الدراسة

| العلاقة المتوقعة | التوصيف وطريقة القياس | نوعه | المتغير ورمزه |
|------------------|--|------|--|
| - | <p>تم قياسه عن طريق، تطوير وبناء مؤشر مقترح غير مرجح Equally Weighted لقياس مستوى الإفصاح السردى في التقارير السنوية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، حيث تم إعطاء كل عناصر المؤشر نفس الدرجة تجنباً للحكم الشخصي في تعيين أوزان نسبية لبنود وعناصر المؤشر المقترح (مليجي، ٢٠١٧-2017Mensah).</p> <p>وقد توصلت الباحثة لعناصر هذا المؤشر من خلال تحليل القوانين والإصدارات المهنية المصرية وقواعد حوكمة الشركات، وكذلك الدراسات السابقة في الأدب المحاسبي بشأن عناصر أو بنود الإفصاح السردى (الحوكمة، الاستدامة، المعلومات المستقبلية، الاستراتيجية) (مليجي، ٢٠١٧- Elisabeth, et al,2021) ويحتوي المؤشر المقترح ملحق رقم (١) على (٥٠) بنداً.</p> <p>وتم استخدام المعادلة التالية عند حساب عدد عناصر الإفصاح السردى المفصوح عنها في التقارير السنوية للشركات منسوباً إلى إجمالي بنود المؤشر المقترح، وذلك قياساً على (Nekhili et al,2016- أبوزيد، ٢٠١٨).</p> | تابع | مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات |

| | | | |
|--------------|--|-------|--------------------------|
| | <p>مستوى الإفصاح = عدد بنود الإفصاح السردي الفعلي للشركات ÷ إجمالي عدد بنود مؤشر الإفصاح السردي المقترح</p> <p>حيث إن الشركة تأخذ القيمة (1) إذا تم الإفصاح عن العنصر، وصفر بخلاف ذلك. وكلما اقتربت قيمة المؤشر من واحد صحيح ذلك ذلك على زيادة مستوى الإفصاح السردي الشركات، وكلما اقتربت من الصفر دل ذلك على ضعف مستوى الإفصاح السردي الشركات.</p> | | |
| موجبة | <p>تم قياس كل من حجم اللجنة وعدد اجتماعاتها على النحو التالي:</p> <p>1. حجم اللجنة (ACsize): ويقصد به عدد أعضاء لجنة المراجعة. وتم قياسه، بالعدد الفعلي لأعضاء لجنة المراجعة، قياساً على (Habbash et. al., 2013).</p> <p>2. تكرار اجتماعات لجنة المراجعة (ACmeet): ويقصد به عدد اجتماعات لجنة المراجعة. وتم قياسه، بالعدد الفعلي لاجتماعات لجنة المراجعة، قياساً على (Mishra and Malhotra, 2016).</p> | مستقل | خصائص لجنة المراجعة |
| موجب أو سالب | <p>وتم قياسه، كمتغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة قد تم مراجعتها من قبل منشأة محاسبة ومراجعة في شراكة مع إحدى منشآت المراجعة الكبرى (Big 4)، ويأخذ القيمة (صفر) بخلاف ذلك، قياساً على (محمد، ٢٠٢١؛ Abdollahi et al., 2020; Srivastava and Muharam, 2021).</p> | رقابي | حجم مكتب المراجعة (Big4) |
| موجب أو سالب | <p>يعبر عن القدرات والامكانيات والموارد المالية المتاحة للشركة (رميلي، ٢٠١٨؛ Kwon, 2018)، وتم قياسه، باللوغاريتم الطبيعي لأجمالي الأصول، قياساً على (El-Diftar and Elkalla, 2019; Sixpence and Olufemi, 2019).</p> | رقابي | حجم الشركة (Size) |
| موجب أو سالب | <p>يعبر عن مدى اعتماد الشركة على الديون والأموال المقرضة من الغير في تمويل عملياتها، ويشير للمخاطر التي قد تواجهها الشركة في حالة عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه المقرضين والدائنين. ويقاس بنسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي</p> | رقابي | الرفع المالي (LEV) |

الأصول. قياساً على (Aljifri & Hussainey, 2007; Pratoomsuwan & Vu, 2016; Elgmmal et al, 2018).

٥/٥/٧ تحليل النتائج واختبار فروض البحث:

تتناول هذه الفرعية نتائج اختبار فروض البحث كما يلي:

١/٥/٥/٧ - نتيجة اختبار الفرض الأول (H1):

استهدف الفرض (H1) اختبار أثر حجم لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وتم صياغة الفرض إحصائياً كفرض عدم (H0) كما يلي:

فرض العدم: H0: لا يؤثر حجم لجنة المراجعة معنوياً على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم ١، ويوضح الجدول رقم (٢) نتائج تحليل الانحدار لذلك النموذج:

جدول رقم (٢) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الأول (H1)

| Model 1: Dependent Variable (Narrative Disclosure) | | | | | |
|--|-------|-----------|---------------------------|-------|-------|
| Variables | B | Std.Error | T | Sig | VIF |
| Constant | 0.229 | 0.068 | 3.366 | 0.001 | - |
| ACsize | 0.037 | 0.005 | 6.938 | 0.000 | 1.019 |
| Size | 0.008 | 0.003 | 2.436 | 0.015 | 1.128 |
| LEV | 0.031 | 0.028 | 1.125 | 0.261 | 1.032 |
| Big4 | 0.036 | 0.016 | 2.337 | 0.020 | 1.081 |
| R ² = .155 | | | Adj R ² = .147 | | |
| F = 18.424 | | | | 0.000 | |

يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000). وأن قيمة معامل التحديد (Adj R²) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (١٤.٧%)، وهو ما يشير إلى

قدرة حجم لجنة المراجعة والمتغيرات الرقابية معاً على تفسير حوالي (١٤.٧%) من اجمالي التغيرات في مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائى في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج وتُعد ذات تأثير على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية. كما أن نموذج الانحدار لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة (VIF) أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج.

وتحليل معامل انحدار المتغير المستقل (حجم لجنة المراجعة)، تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم لجنة المراجعة، على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بمقدار (٠.٠٣٧)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١%. مما يعني أن لحجم لجنة المراجعة تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي فإن حجم لجنة المراجعة له تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Haji,2015;Ha,2022;Appuhami Tashakor,2017 ، وتختلف مع دراسات (Alshhadat,2018; Bicer&Feneir,2019).

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، يتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة، على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بمقدار (٠.٠٠٠٨، ٠.٠٠٣٨) لكل منهم على التوالي. في حين يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لدرجة الرفع المالي على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية،

وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل يؤثر حجم لجنة المراجعة معنوياً على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما أن هذا التأثير كان إيجابياً. من ثم تم قبول الفرض الأول للبحث (H1).

وترى الباحثة أن حجم لجنة المراجعة يعد أحد آليات حوكمة الشركات التي تستخدم في تفسير التفاوت في مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، كما أن حجم لجنة المراجعة أحد أهم الخصائص التي تساهم في زيادة فعالية اللجنة من خلال الإشراف والمتابعة وأيضاً من خلال توزيع المهام بين أعضاء اللجنة، ويعد توافر العدد الكافي لأعضاء لجنة

المراجعة في ضوء طبيعة وإحتياجات الشركة من متطلبات كفاءة أداء لجنة المراجعة ويعزز من عملية صنع القرار.

٢/٥/٥/٧ نتيجة اختبار الفرض الثانى (H2):

استهدف الفرض (H2) اختبار أثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وتم صياغة الفرض إحصائياً كفرض عدم (H0) كما يلي:

فرض العدم: H0: لا يؤثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة معنوياً على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ولاختبار هذا الفرض تم استخدام نموذج الانحدار رقم ٢، ويوضح الجدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار لذلك النموذج:

جدول رقم (٣) نتائج تحليل الانحدار لاختبار العلاقة محل الفرض الثانى (H2)

| Model 3: Dependent Variable (Narrative Disclosure) | | | | | |
|--|-------|-----------|---------------------------|-------|-------|
| Variables | B | Std.Error | T | Sig | VIF |
| Constant | 0.299 | 0.070 | 4.262 | 0.000 | - |
| ACmeet | 0.013 | 0.004 | 3.364 | 0.001 | 1.012 |
| Size | 0.011 | 0.003 | 3.070 | 0.002 | 1.112 |
| LEV | 0.015 | 0.029 | 0.521 | 0.603 | 1.035 |
| Big4 | 0.036 | 0.016 | 2.199 | 0.028 | 1.084 |
| R ² = .080 | | | Adj R ² = .071 | | |
| F = 8.696 | | | | 0.000 | |

يتضح من تحليل نتائج الجدول السابق، أن النموذج معنوياً وصالح لاختبار العلاقة محل الدراسة حيث يتضح أن القيمة الاحتمالية للنموذج (Sig) بلغت (0.000). وأن قيمة معامل التحديد (Adj R²) والتي توضح المقدرة التفسيرية للنموذج بلغت (٧.١%)، وهو ما يشير إلى قدرة عدد اجتماعات لجنة المراجعة والمتغيرات الرقابية معاً على تفسير حوالي (٧.١%) من اجمالي التغيرات في مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائى في التقدير، والمتغيرات الأخرى التي لا يتضمنها النموذج وتُعد ذات تأثير على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية. كما أن نموذج الانحدار

لا يعاني من مشكلة الارتباط الخطي الذاتي المتعدد (Multicollinearity) بين المتغيرات المستقلة، حيث كانت قيمة (VIF) أقل من (10) لجميع متغيرات النموذج. وتحليل معامل انحدار المتغير المستقل (عدد اجتماعات لجنة المراجعة)، تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة، على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بمقدار (0.013)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من 1%. مما يعني أن لعدد اجتماعات لجنة المراجعة تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي فإن عدد اجتماعات لجنة المراجعة له تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية وتتفق هذه النتيجة مع دراسات (Gan et al,2013; Musallam ,2018)، وتختلف مع دراسات (Alshirah et al,2021).

وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية، يتضح وجود تأثير إيجابي ومعنوي لكل من حجم الشركة وحجم مكتب المراجعة، على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بمقدار (0.011، 0.036) لكل منهم على التوالي. في حين يوجد تأثير إيجابي، ولكن غير معنوي لدرجة الرفع المالي على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، وعليه فقد تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل، القائل يؤثر عدد اجتماعات لجنة المراجعة معنوياً على مستوى الإفصاح السري بالتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. كما أن هذا التأثير كان إيجابياً. من ثم تم قبول الفرض الثاني للبحث (H2).

وترى الباحثة أن عدد اجتماعات لجنة المراجعة تعد أحد أهم محددات لجنة المراجعة، حيث أن الشركات التي لا تلتزم بعقد إجتماعاتها بصفة دورية تواجه مشاكل في مراجعة بياناتها المالية وبالتالي نجد أخطاء في عملية إعداد التقارير المالية، مما يؤثر بالسلب على عملية الإفصاح والشفافية، فلا بد من الإلتزام بمعايير والقوانين التي تلزم الشركات بعدد اجتماعات معينة للجنة المراجعة على أن يكون مره كل ثلاثة أشهر وبعده أربعة اجتماعات سنوياً.

٦/٧ نتائج الدراسة

نتائج الدراسة النظرية

١- الإفصاح السردى يعد مكملاً للإفصاح المالى من خلال القوائم المالية، حيث يوفر معلومات غير مالية لا تحتوي عليها القوائم المالية، ويساعد ذلك على تقليل الفجوة بين المستخدمين والمحليلين بين ما توفره القوائم من معلومات مالية، وهذا النوع من الإفصاح يسمح للشركات بتقديم تفاصيل وتوضيحات إضافية عن أداء الشركة ونقل معلومات إضافية عن إستراتيجيه الشركة وأهدافها.

٢- أن التقارير والسردية ظهرت نتيجة تلبية إحتياجات المساهمين زأصحاب المصالح، كما أنها تعتبر حلقة الوصل بين الشركة والمساهمين، وذلك لما توفره من معلومات غيرمالية.

٣- يوفر الإفصاح معلومات واضحة وشاملة عن الآثار البيئية والإجتماعية.

٤- يوفر معلومات عن الإدارة وحملة الأسهم والمخاطر والإدارة المعلومات المستقبلية.

٥- توفر معلومات عن الأصول الغير ملموسة وتحليلات الإداره للبيانات المالية وغير المالية

٦- توفر معلومات عن الهيكل الإدارى وقياس مؤشرات الأداء وكذلك المؤشرات الخاصة بالمخاطر المحيطة بالشركة والتعثر المالى.

نتائج الدراسة التطبيقية

١- تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لحجم لجنة المراجعة، على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بمقدار (٠.٠٣٧) ، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يعني أن لحجم لجنة المراجعة تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

٢- تبين وجود تأثير إيجابي ومعنوي لعدد اجتماعات لجنة المراجعة، على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، بمقدار (٠.٠١٣)، وذلك عند مستوى معنوية أقل من ١٪. مما يعني أن لعدد اجتماعات لجنة المراجعة تأثير إيجابي ومعنوي على مستوى الإفصاح السردى بالتقارير المالية للشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

التوصيات

١. قيام الأجهزة الرقابية متمثلة في البورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية بتشجيع الشركات على الإفصاح السردى، وتبنى سياسة إعداد التقارير المتكاملة.
٢. الإهتمام بالإفصاح السردى عن المعلومات المتكاملة والعادلة والواضحة، والتي يعتمد عليها أصحاب المصالح عند إتخاذ قراراتهم الإستثمارية .
٣. زيادة إدراك ووعى أصحاب المصالح بأهمية الإفصاح عن الأداء البيئى والإجتماعى، ومدى تأثير ذلك على الجانب الإقتصادى والمنافع التى تحققها الشركة مستقبلاً.

دراسات مستقبلية

- ١- دراسة أثر علاقة الإفصاح السردى بأداء الشركة .
- ٢- دراسة أثر فعالية خصائص لجنة المراجعة على مستوى الإفصاح عن الإستدامة.

المراجع

أولاً المراجع العربية

- الشعراوي، حسام حسن محمود، ٢٠١٨ ، أثر وجود لجنة مراجعة فعالة علي مستوى الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية للشركة : دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، **مجلة البحوث المحاسبية ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ٢٤ ، ص ص ٤٦٥-٥٠٤ .**
- السيد، محمد صابر حمودة ، ٢٠١٧ ، دور سياسة توزيع الأرباح في تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجنة المراجعة علي سلوك أسعار الأسهم : دراسة تطبيقية ، **مجلة التجارة والتمويل ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، ٣٤ ، ص ص ٢١٩-٢٨٣ .**
- الهوري ، ناهد محمد يسري ، ٢٠١٧ ، قياس التأثير المشترك لمعايير فعالية أداء كل من لجنة المراجعة ومجلس الإدارة علي عمليات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية علي الشركات المدرجة في البورصة المصرية ، **الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج ٢١، ١٤، ص ص ٩١٥-٩٧٥ .**
- البيسوني، هيثم محمد عبدالفتاح، ٢٠١٤ ، الإفصاح السردى كأحد أدوات التقارير المتكاملة وأثره علي جودة المعلومات المحاسبية :دراسة نظرية تحليلية ، **مجلة البحوث المالية والتجارية ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، ع ٣ ، ص ص ٢٨٦:٢٦٠ .**

شيماء صفوت، أ.د. محمود احمد، د. صالح على اثر حجم لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها على

إبراهيم، أكرم خليفة محمد، ٢٠٢١، أثر خصائص الشركة في مستوى الإفصاح عن المخاطر بالتقارير السنوية : دراسة إختبارية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية ،مجلة الفكر المحاسبي ،كلية التجارة، جامعة عين شمس ، مج ٢٥، ٢٤ ، ص ص ١ : ٣١ .
بدوى، محمد خميس بدر، ٢٠٢٣، أثر خصائص الشركة ولجنة المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات على ممارسات التجنب الضريبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، ٢٤، مج ٤٥، ص ص ٤١:١.

بخيت محمد بهاء الدين محمد ، ٢٠١٨ ، دراسة تأثير أنشطة لجان المراجعة علي الإفصاح الإختياري في التقارير المالية : دراسة تطبيقية علي البنوك المقيدة في البورصة المصرية ، مجلة الفكر المحاسبي ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا ، مج ٢٢ ، ٨٤ ، ص ص ٥١-١ .

حسن ، يوسف صلاح عبدالله ، ٢٠٠٩ ، محددات فعالية المراجعة ودوافع الإدارة التنفيذية العليا في إرتكاب الخداع المحاسبي ، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية ، مج ٢١ ، ١،٢٤ ، ص ص ٤٧-١ .

صالح، أبوالمحمد مصطفى ، ٢٠١٣ ، تصورات المراجعين الماليين ومراجعي الحسابات حول مدى تأثير فعالية لجان المراجعة علي جودة التقارير ، المجلة العلمية للبحوث التجارية ، كلية التجارة بقنا ، جامعة جنوب الوادي ، ، مج ١ ، ع ١ ، ص ص ٣٢-٩٢

علي، هبه هاشم، ٢٠١٨، إنعكاسات التوسع في الإفصاح السردى وأثرها علي قيمة المنشأة مع دراسة ميدانية ،مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، مج ٢٢، ٢٤ .

محمد، أحمد سليم ، ٢٠١٩، قياس أثر الإفصاح السردى الإلكتروني علي قرار الإستثمار بالتطبيق علي المصرية المقيدة ، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مج ٢٣، ١٤، ص ص ٤٧٦:٤٣١ .

يوسف، هبه إبراهيم عبدالعزيز، ٢٠١٨، تحليل أثر معلوماتية الإفصاح السردى علي كفاءة القرارات الإستثمارية في بيئة الأعمال المصرية دراسة الإستطلاعية علي الشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية المصرية ، المجلة العلمية للإقتصاد والتجارة ، جامعة عين شمس - كلية التجارة ، ع ٣ .

ثانياً المراجع الأجنبية

- Kartal, Mustafa Tevfik, Cemal İbiş, and Özgür Çatıkkaş. (2018) "Adequacy of audit committees: A study of deposit banks in Turkey." *Borsa İstanbul Review* 18.2 Pg152.
- Alqatamin, R. M. (2018). Audit committee effectiveness and company performance: Evidence from Jordan. **Accounting and Finance Research**, 7(2), 48.
- Bala, Hussaini, and G. B. Kumai. (2015) "Audit committee characteristics and earnings quality of listed food and beverages firms in Nigeria." **International Journal of Accounting, Auditing and Taxation** 2.8: 216-227.
- Gan, K., Saleh, Z., Abessi, M., & Huang, C. C. (2013). Intellectual capital disclosure in the context of corporate governance. **International Journal of Learning and Intellectual Capital**, 10(1), 52-70.
- Ha, H. H. (2022). Audit committee characteristics and corporate governance disclosure: evidence from Vietnam listed companies. **Cogent Business & Management**, 9(1), 2119827.
- Khasanah, E. N. (2022). Audit Committee Characteristics and Sustainability Practices Disclosure: Empirical Evidence of Islamic Banks in Indonesia. **Jurnal Ilmiah Ekonomi Islam**, 8(2), 1301-1310.
- Musallam, S. R. (2018). The direct and indirect effect of the existence of risk management on the relationship between audit committee and corporate social responsibility disclosure. **Benchmarking: An International Journal**, 25(9), 4125-4138.
- Madi, Hisham Kamel, Zuaini Ishak, and Nor Aziah Abdul Manaf. (2014) "The impact of audit committee characteristics on corporate voluntary disclosure." **Procedia-Social and Behavioral Sciences** 164: Pg 446:447.
- Mishra, M., & Malhotra, A. K. (2016). Audit committee characteristics and earnings management: Evidence from India. *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 6(2), 247-273.

- Omesi, I., & Appah, E. (2022). Risk Management Committee and Audit Committee On Audit Pricing of Listed Consumer Goods Manufacturing Companies in Nigeria. **BW Academic Journal**.
- Samaha, K., Khlif, H., & Hussainey, K. (2015). The impact of board and audit committee characteristics on voluntary disclosure: A meta-analysis. **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, 24, 13-28.
- Rahman, M. M., Meah, M. R., & Chaudhory, N. U., (2019). The impact of audit characteristics on firm performance: an empirical study from an emerging economy. **The Journal of Asian Finance, Economics and Business (JAFEB)**, 6(1), 59-69